● أخبار قصيرة

رئيس الجمهورية يقدم مشروع قانون الموازنة إلى البرلمان

قدم رئيس الجمهورية، السيد ابراهيم رئيسي، مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٤٠٣ يوم الثلاثاء الى مجلس الشورى الاسلامي ليتم المصادقة عليه.
وقد حضر هذه الجلسة كل من النائب الأول لرئيس الجمهورية، ووزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، ونائب رئيس البرلمان، ووزير العلوم والبحث والتكنولوجيا، ووزير الدفاع، ومساعد رئيس الجمهورية للشؤون القانونية، ومحافظ البنك المركزي، ووزير النفط، ووزير العمل والرفاه الاجتماعي، ووزير الأمن، ووزير الطرق والتنمية العمرانية، ورئيس منظمة البيئة، ورئيس منظمة الطاقة الذرية، ووزير الرياضة والشباب، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزير التربية والتعليم.
ويتكون الجزء الأول من مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٤٠٣ (يبدأ من ٢٠ مارس/ آذار) من سبعة فصول تشمل أحكام سقف الموارد، وسقف الدخل وميزان التشغيل، وسقف تحويل الأصول الرأسمالية، وسقف نقل الأصول المالية، ومصادر الدعم المستهدف، والموارد المفترضة والاحتمالية ونفقات الموازنة.

إيران وقطر تؤسسان مجلساً مشتركاً للعلاقات التجارية

أكد وزير الطاقة الإيراني على أهمية تشكيل مجلس العلاقات التجارية الإيرانية - القطرية بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.
وأشار علي أكبر محرابيان، في اتصال هاتفي مع وزير الصناعة والتجارة القطري الشيخ محمد بن حمد بن قاسم العبدالله آل ثاني"، الإثنين، إلى العلاقات السياسية الوطيدة والمميزة بين البلدين؛ مبيناً أنها تدل على الجهود المتبادلة والرغبة المشتركة، داعياً الى عقد الاجتماع التاسع للجنة التعاون الاقتصادي المشتركة الإيرانية القطرية، لما فيه من فرص مؤاتية لرفع مستوى التعاون الاقتصادي.
من جانبه، أكد وزير الصناعة والتجارة القطري أنه نظراً لأهمية تطوير العلاقات التجارية بين الدوحة وطهران، تم تشكيل مجلس مشترك للعلاقات التجارية بين البلدين، ووضع خطة مناسبة للتنمية الاقتصادية وإقامة أكبر مؤتمر ومعرض تجاري مشترك بين البلدين.

في أحد أكثر ممرات الشحن اكتظاظاً حول العالم

حرب الممرات التجارية تستعر في البحر الأحمر

الوفاق/ وكالات

تستعر حرب الممرات التجارية في البحر الأحمر، إذ شن الجيش اليمني واللجان الشعبية، في تسع ساعات فقط يوم الأحد الماضي، هجمات ضد سفن صهيونية أو مرتبطة بتعاملات تجارية مع دول الاحتلال، تعادل تقريباً ما تعرضت له المصالح الصهيونية العابرة للشريان التجاري الحيوي على مدار أكثر من أسبوعين.
وتسلط الهجمات الأخيرة الضوء على تصاعد التوترات في أحد أكثر ممرات الشحن البحري اكتظاظاً حول العالم، الأمر الذي يعرض التجارة الصهيونية بالغة الأهمية لمخاطر كبيرة ويضرب أنشطة إنتاجية وخدمية في العمق ويزيد من حالة الشلل التي أصابت بالأساس موانئ كيان الاحتلال منذ شن المقاومة الفلسطينية عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وشن جيش الاحتلال حرب مدمرة ضد قطاع غزة.
كما تضع هذه الهجمات الولايات المتحدة الأميركية في مأزق شديد، لاسيما أنها تنال من قدرتها على حماية المصالح الصهيونية وشركائها، وفق محللين اقتصاديين.
وجرى، يوم الأحد، استهداف سفينة "يونيتي إكسبلورر" التي ترفع علم جزر البهاماس بصاروخ بحري، وسفينة الشحن "نمبر ٩"، التي ترفع علم بنما بطائرة مسيرة، وفق يحيى سريع المتحدث باسم الجيش اليمني واللجان الشعبية، في منشور على موقع إكس، في حين أفادت سفينة "صوفي ٢"، التي ترفع أيضاً علم بنما، عن إصابتها دون وقوع خسائر بشرية، وهو ما أكدته القيادة المركزية الأميركية "سنتكوم"، مشيرة إلى "وقوع ٤ هجمات على ٣ سفن تجارية تبحر بشكل منفصل في المياه الدولية جنوب البحر الأحمر".
وسفينة "يونيتي إكسبلورر" تعود لشركة بريطانية يملكها داني أنغر نجل رجل الأعمال الصهيوني رامي أنغر الذي يملك سفينة "غالاكسي ليدر" التي احتجزها الجيش اليمني واللجان الشعبية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي والتي كانت محملة بسيارات من آسيا إلى الكيان الصهيوني، وفق تقرير لصحيفة غلوبس الاقتصادية.
ويأتي كشف الصحيفة عن الملكية الإسرائيلية لسفينة "يونيتي إكسبلورر" التي تعرضت للاستهداف، بينما كان الأميرال دانيال هاجاري المتحدث باسم جيش الاحتلال قد قال للصحافيين في تل أبيب، الأحد الماضي، إن هذه السفينة كما سفينة "نمبر ٩" لا تربطهما أي صلة بـ"إسرائيل".

تسلسل الهجمات

وتسلسل الهجمات الأخيرة التي تم تنفيذها، أكبر من جميع هجمات الجيش اليمني واللجان الشعبية مجتمعة حتى الآن من حيث الكمية، ونطاق الوسائل المستخدمة، وفق محللين صهيونيين.
وفي ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، استولى الجيش اليمني واللجان الشعبية على سفينة محملة بالسيارات تسمى "غالاكسي ليدر" في البحر الأحمر، ولم يجر تحريرها بعد. وفي الـ٢٤ من الشهر نفسه، تعرضت سفينة تجارية مملوكة لرجل أعمال صهيوني لهجوم في المحيط الهندي بطائرة مسيرة.
وتدفع الهجمات المكثفة ضد السفن الصهيونية العابرة البحر الأحمر، شركات الشحن الصهيونية والعالمية أيضاً التي تنقل البضائع بين الأراضي المحتلة وآسيا إلى تغيير مسارات سفنها، فضلاً عن ارتفاع تكاليف التأمين على السفن، ما يرفع من كلف الشحن والبضائع ويزيد مستويات أسعار السلع، ما يدفع بنك إسرائيل المركزي للإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، ما يزيد من الأعباء المالية التي تتحملها مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تئن من تصاعد تكاليفها وسط استمرار الحرب، وبالتالي أضحت هجمات الجيش اليمني واللجان الشعبية ضد تجارة "إسرائيل" بمثابة كرة لهب متدحرجة تحرق في طريقها الكثير من الأنشطة.
وأعلنت شركة الشحن البحري الصهيونية "زيم"، نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني، تحويل سفنها "بسبب الأوضاع في بحر العرب والبحر الأحمر"، مشيرة إلى أن ذلك يأتي في إطار "إجراءات إحترازية"، كما غيرت شركة الشحن العالمية "ميرسك" مسارات عدة سفن لها.
ويضرب الارتباك الذي يسيطر على قطاع الشحن صناعات حيوية وأنشطة لوجستية صهيونية، فصناعة السيارات تشعر بالفعل بالصدمات الناجمة عن الاضطرابات الحاصلة بشأن سلاسل التوريد من آسيا، لاسيما من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وفق تقرير صحيفة غلوبس، لافتة إلى أن تغيير مسار السفن يعني تأخيراً محتملاً لمدة ١٨ يوماً في وصول السفن، ما يعني مضاعفة وقت التسليم الطبيعي إلى "إسرائيل" تقريباً.
بالإضافة إلى ذلك، ألحقت هجمات الجيش اليمني واللجان الشعبية أضراراً جسيمة بميناء إيلات، حيث يستقبل الميناء معظم السيارات القادمة إلى الكيان الغاصب، وذلك في وقت تعرضت مدينة إيلات لـ"ضربة تركيعية" بالأساس، وفق وصف صحيفة معاريف الإسرائيلية بفعل الضربات الصاروخية للمقاومة الفلسطينية، حيث قفزت معدلات البطالة بنسبة ١٠٠ ٪، وانخفض نشاط الشركات التجارية بشكل كبير، وتضررت مناطق الجذب السياحي.

> يضرب الارتباك الذي يسيطر على قطاع الشحن صناعات حيوية وأنشطة لوجستية صهيونية، فصناعة السيارات تشعر بالفعل بالصدمات الناجمة عن الاضطرابات الحاصلة بشأن سلاسل التوريد من اسيا

آثار تكرار الإستهداف

ويقول الخبير في الاقتصاد السياسي، الأمين العام للاتحاد الجزائري للاقتصاد والاستثمار، عبدالقادر سليماني، في هذا الصدد: إن تكرار استهداف سفن شحن صهيونية سيؤثر بشكل كبير على تجارتها واقتصادها.
وأوضح سليماني: إن الاقتصاد الإسرائيلي يقوم بالأساس على صادرات قطاع التكنولوجيا مثل الرقائق الإلكترونية، إلى دول جنوب شرق آسيا، خاصة الصين، ما يعني أن تهديد النقل البحري يمثل أزمة كبيرة لشركات هذا القطاع، التي تمثل منتجاتها أهم صادرات الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل.
يذكر أن تمر عبر مضيق باب المندب الذي يشرف عليه اليمن ١٠ ٪ من التجارة البحرية الدولية سنوياً من خلال مرور نحو ٢١ ألف سفينة، كما تمر عبره ٦ ملايين برميل من النفط يومياً.
وفي حال استمرار المخاطر في المضيق وتعرض التجارة البحرية والسفن الصهيونية لمخاطر الاحتجاز والاستهداف، قد يكون البديل هو النقل الجوي أو البري، وهو ما يعني ارتفاع التكاليف بشكل أكبر، وهو ما سينعكس سلباً على تجارة الكيان الصهيوني الخارجية.
ولا يزال يواجه الكيان الصهيوني صعوبة بالغة في إقناع شركات الطيران العالمية باستئناف رحلاتها إلى "إسرائيل"، حيث تتمسك الشركات بالحصول على ضمانات من كيان الاحتلال للتعويض عن أي أضرار قد تتعرض لها.
ووفق بيانات البنك الدولي، فان التجارة السلعية للكيان الصهيوني مثلت ٣٤/٦ ٪ من ناتجها المحلي خلال العام الماضي ٢٠٢٢، والذي بلغ نحو ٥٢٢ مليار دولار. وبلغت قيمة الصادرات السلعية للكيان حوالي ٧٣/٨ مليار دولار، فيما وصلت الواردات إلى ١٠٧/٢ مليارات دولار. أما دائرة الإحصاء المركزية في الكيان الصهيوني، فأشارت إلى أن موانئ الكيان في العام ٢٠٢٢ فرغت بضائع حمولتها ٤٠/٦ مليون طن، فيما حملت للخارج بضائع بلغت حمولتها ١٨/٢ مليون طن.

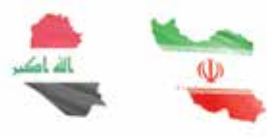

مساعد وزير النفط الإيراني يلتقي مع نظيره العراقي

إلتقى مساعد وزير النفط الايراني لشؤون التطوير الإداري مهدي علي مددي، مع نظيره العراقي باسم محمد خضير، في بغداد.
وأفادت إرنا، إن هذا اللقاء عقد بهدف تعزيز وتطوير التعاون التعليمي مع العراق في مجالات الصناعة النفطية.
وتفقد مساعد وزير النفط والوفد المرافق له، على امتداد زيارته لبغداد، طاقات وزارة النفط العراقية وإمكاناتها التدريبية، بحضور المسؤولين والمختصين المعنيين في هذا البلد. كما تفقد الوفد الإيراني مركز التدريب النفطي في العاصمة العراقية، ومركز التدريب النفط في كركوك، ومعهد أبحاث والتطوير التابع لوزارة النفط العراقية.

التبادل التجاري بين إيران وكازاخستان سيبلغ ٣ مليارات دولار

عبّر وزير الجهاد الزراعي عن ارتياحه لتقدم مفاوضات اللجنة المشتركة للتعاون بين إيران وكازاخستان، وقال: إن النتائج التي تم التوصل إليها تظهر إرادة البلدين والمسؤولين في التنمية الشاملة للعلاقات في مختلف المجالات.وأضاف محمدعلي نيكبخت، الإثنين، في الاجتماع التاسع عشر للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي بين إيران وكازاخستان: إن رئيس الجمهورية يؤكد على أولوية التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية والتجارية مع الجيران، والنتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة المشتركة هي دليل على تصميم البلدين على تأمين المصالح الوطنية والمشتركة على أساس صداقة الدول.ووصف نيكبخت التقدم الذي حققته إيران في السنوات الـ٤٥ الماضية بأنه رائع، وقال: إن إيران تعد اليوم من الدول الرائدة في المنطقة في مجالات مختلفة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم وتصنيع الأدوية وعلاج الأمراض المختلفة والسياحة العلاجية.
وتابع: إن التقدم في صناعات التكرير والبتروكيماويات والتكنولوجيا الفائقة المعقدة في إيران يتم تحقيقه من قبل خبراء وموارد بشرية ماهرة.
وأشار نيكبخت إلى الجولة الأولى من الاجتماع التاسع عشر للجنة التعاون المشتركة بين البلدين، وقال: إلى جانب التقدم الكبير، فاننا ندرس إزالة بعض القيود على أساس التواصل المتبادل القائم على الأسس الوطنية والمصالح المشتركة مع الدول الصديقة والجارة وأن نعمل من خلال التآزر مع الدولة الصديقة كازاخستان على تطوير العلاقات الزراعية في القطاعات المختلفة مثل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأقفاص واستزراع الجمبري في بحر قزوين والخليج الفارسي.
وذكر أنه يمكن استبدال جزء من احتياجات البلاد من اللحوم الحمراء، والتي يتم توريدها حالياً من البرازيل، بكازاخستان، وأضاف: ٩٠ ٪ من حاجة هذا المنتج يتم توفيرها من الإنتاج المحلي، ونريد توريد بقية احتياجاتنا من كازاخستان. واعتبر نيكبخت محدودية مناخ البلاد وقلة هطول الأمطار عائقاً أمام إنتاج بعض المدخلات مثل دقيق الذرة وفول الصويا، وأضاف: يتم استيراد دقيق الشعير والذرة وفول الصويا بمقدار ٢٠ مليون طن سنوياً، ويمكن أن يكون ذلك مصدر التعاون بين البلدين.

لجنة تنسيق العلاقات الاقتصادية تبحث علاقات إيران مع أرمينيا وعمان وسوريا

عقد الاجتماع السادس عشر للجنة تنسيق العلاقات الاقتصادية الخارجية يوم الأحد ٤ ديسمبر برئاسة نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية مهدي صفري، وبحضور النواب ومدراء الأجهزة التنفيذية العضو في اللجنة.
وجرى خلال الاجتماع استعراض آخر مستجدات التعاون الاقتصادي في إطار اللجنة الاقتصادية المشتركة مع أرمينيا وعمان، واستعراض آخر العلاقات الاقتصادية مع سوريا في إطار اللجنة العليا للتعاون الاقتصادي بين البلدين في وزارة الخارجية.
وفي هذا اللقاء، أشار نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية إلى أهمية اللجان المشتركة واستعراض مختلف جوانب العلاقات الاقتصادية في إطار هذه اللجان، ومتابعة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال اجتماع اللجان كعامل في نمو وتطور التجارة الخارجية.
وتم بحث مستجدات العلاقات الاقتصادية والتجارية مع أرمينيا في مجالات التعاون الجمركي وتصدير الخدمات الفنية والهندسية وتصدير المنتجات النفطية والعبور والزراعة خارج الحدود وتأسيس منطقة حرة مشتركة.
وأشار صفري إلى انعقاد اللجنة الاقتصادية المشتركة العشرين مع سلطنة عمان في طهران هذا الأسبوع، معتبراً انعقاد هذه اللجنة فرصة جيدة لاقتراح ومتابعة أهم القضايا المدرجة على جدول أعمال العلاقات الاقتصادية بين البلدين، خاصة في مجال تسهيل العبور بين إيران وعمان وتطوير الموانئ والتعاون في مجال الطاقة.
وخصص الجزء الآخر من الاجتماع لعقد اللجنة العليا الخامسة عشرة للتعاون الاقتصادي بين إيران وسوريا، والقضايا المهمة المطروحة في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية خلال انعقاد هذه اللجنة العليا، بما في ذلك العلاقات المصرفية والبروتوكول الإضافي لاتفاقية التجارة الحرة بين البلدين والتعاون في مجال الكهرباء.وعرض الأعضاء الحاضرون في هذا اللقاء كيفية تعاون المؤسسات والمعوقات القادمة ومحاورها ومقترحاتها.وفي الختام، أوضح نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية أهمية العلاقات مع الدول الأوراسية، وأكد أن توقيع وثيقة التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في ٢٥ ديسمبر من هذا العام والانضمام إلى هذا الاتحاد هو بمثابة نقطة تحول في العلاقات التجارية مع هذه الدول.